اى مصدر الفعل المنفى والفعل المبنى للمفعول يكون موصولا بان والفعل المنفى وما والفعل المبنى
للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضُرب بالبنا للمفعول واشدد بهما
اى بالا يقوم وبما ضُرب فياتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما فى المنفى فليتمكن من ان
يستعمل معه النفى وان يبطل فيه الفعل الذى يتعجب بسببه واما المبنى للمفعول فليبقى لفظ النفى ولفظ
الفعل المبنى للمفعول ليلا يلتبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل ولو امن اللبس جاز ايلاوه المصدر
الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قاله الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا
له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الاول فيوتى له بمصدر صريح نحو والا نقل له مصدر فمن
النوع الثانى فيوتى له بمصدر موول تقول على الاول ما اشد كونه جميلا او تقول على الثا
نى ما اكثر ما كان محسنا واشدد واكثر بذلك اى بكونه جميلا وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم
وبئس ويدع ويذر والذى لا يتفاوت معناه نحو مات وفنى فلا يتعجب منهما البتة فلا يتوصل
الى التعجب منهما بشى اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذى لا يتفاوت معناه فانه
وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان اريد وصف زايد عليه فيقال فى نحو مات زيد ما افجع
موته وافجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد بما فقد بعض الشروط
بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء فعلى التعجب
من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدم من امثلته فى كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ
نبه عليها فى النظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذى منه اثر
هذا باب نعم وبئس وهما لانشا المدح والذم على سبيل المبالغة وفى كيفية حكاية
الخلاف فى حقيقتهما طريقان احداهما انهما فعلان عند جميع البصريين والكسائى من
الكوفيين بدليل اتصال تا التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفى الحديث من توضا يوم الجمعة
فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وتقول بئست المراة حمالة الحطب واسمان عند
باقى الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما فى قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هى
بنعم الولد نصرها بكا وبرها سرقة وقول اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطى السير نعم
السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير
مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر فى الحقيقة
انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية التى هى جردها ابن عصفور فى تصانيفه المتاخرة فقال
لم يختلف احد من البصريين والكوفيين فى ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين
والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية
وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائى الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة
تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما فى الاصل جملتان نقلتا
عن اصلهما وسمى بهما وذهب الفرا الى ان الاصل فى نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو نعم رجل
الموصوف الذى هو رجل واقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وبئس وفاعلها مقامه فحكمهم
لهما حكم نعم الرجل وبئس الرجل عندها رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم
عمرو ويرد قول الكسائى والفرا انهم لا يقولون ان نعم الرجل قايم ولا ظننت نعم الرجل قايما والطريقة
الاولى هى المشهورة واصحهما ان نعم وبئس فعلان جامدان وعلى ذلك جرى الناظم فقال
فعلان غير متصرفين نعم وبئس واتيا لم ينصرفا لانهما لزومهما انشاء المدح والذم على سبيل

المبالغة

المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضى وصارتا للانشا فنعم منقول من قولك
نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقول من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما
اربع لغات فتح الاول وكسر الثانى على الاصل المنتقل عنه وفتح الاول او كسره مع سكون الثانى
وكسرهما عند بنى تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوى فى اول شرح الايضاح
رافعان لفاعلين عند البصريين والكسائى واما عند جمهور الكوفيين القايلين باسميتهما
فقال ابن العلج فى البسيط ينبغى ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم لانه لابد لا او
عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد معرفين بال
الجنسية على احد القولين او العهدية على القول الاخر ثم اختلف القايلون بالجنسية
على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج
تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره
ونسب الى سيبويه ورد بادايه الى التكاذب فى نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
والثانى انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة
واختلف القايلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهنى فهى مشار بها
الى ما فى الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشترى اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا
تقدم والثانى انها للمعهود من الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم الرجل هو قاله ابن ملكون
والجزولى وشالهما نعم العبد وبئس الشراب او معرفين بالاضافة الى ما قارنها
اى ال نحو لنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف
الى ما قارنها كقوله وهو ابو طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم فنعم ابن اخت القوم
غير مكذب زهير حسام مفرد من حمايل فزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتدا
وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف اى هو حسام مفرد
لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقار
نى ال او مضافين لما قارنها او رافعان لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا فى نعم وبئس مفسرين
بتمييز لكل منهما مطابق لهما فى المعنى قابل لال مذكور غالبا والى ذلك اشار الناظم بقوله
ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا ففى بئس ضمير مستتر فيها مرفوع
على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو اى البدل وقوله فى مدح هرم بن
سنان نعم امرا هرم لم تعر نايبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ففى نعم ضمير مستتر فيها مرفوع
على الفاعلية وامرا تمييز مفسر له والتقدير نعم هو اى المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن
غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك
فحذف التمييز والمخصوص وقال فى تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء وفى
البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينيذ ولانه كالعوض من الفاعل
ثم قال الا ان يعوض منه شى كما فى الحديث انتهى واراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم
من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز لا لعوض من الفاعل الظاهر انه لابد
ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفرا والزمخشرى ومن
وافقهما ولا جاز جمع بينهما فاجاز المبرد وابن السراج والفارسى الجمع بين التمييز
والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او باشارة

Copyright ... University